الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــــن والمضـــــارب

السيد اللواء / رئيس مجلس الإدارة

شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة

تحية طيبة ... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدلة للشركة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

برجاء التكرم بالتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزارة
القائم بعمل مدير الإدارة

تحريراً في ٢١ / ٩ / ٢٠٢٢
أحمد

سناء جاد الرب
(محاسب / سناء جاد الرب مصطفى)

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــارب

تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢

السادة / مساهمي شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة

راجعنا القوائم المالية لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، وتتمثل هذه القوائم فى قائمة المركز المالي فى ٢٠٢٢/٦/٣٠، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً للنظام المحاسبي الموحد و معايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، قد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى الاعتبار الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية للشركة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة

الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية . وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

وفيما يلي أهم الملاحظات التي أسفرت عنها أعمال المراجعة:

- بلغت الخسائر المحققة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٠,٣٣٦ مليون جنيه (مقابل خساره عن نفس الفترة بنحو ٥٩,٤٤٠ مليون جنيه) بخلاف خسائر مرحلة بنحو ١٤٠,٥٩٨مليون جنيه لتصبح اجمالي الخسائر نحو ١٥٠,٩٣٤ مليون جنيه وبنسبه ٥٠٣,١١% من رأس المال المصدر البالغ ٣٠ مليون جنيه ، ١٧١,٣٥% من حقوق المساهمين البالغة ٨٨,٠٨٧ مليون جنيه وقد نصت المادة رقم ٦٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته " انه اذا بلغت خسائر الشركة نصف قيمة حقوق المساهمين وفقا لآخر قوائم مالية سنوية للشركة وجب علي مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة او استمرارها وكذا المادة رقم ٢٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر التي تنص على تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة للنظر في حل الشركة او استمراها اذا بلغت خسائر الشركة في سنة مالية واحدة او اكثر نصف قيمة حقوق المساهمين وفقا لأخر قوائم مالية سنوية معتمدة.

وجدير بالذكر صدور قرار الجمعية العامة الغير عادية في ٢٠٢١/١٠/٢٥ باستمرارها لمدة عام.

ويتصل بذلك سوء المؤشرات الفنية والمالية من حيث: -

- ظهر رأس المال العامل في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالسالب بمبلغ (١٣٢,٨٦٩) مليون جنيه مقابل نحو (١٢٩,٧٣٥) مليون جنيه بالسالب في ٢٠٢١/٦/٣٠.
- قامت الشركة بإدراج قيمة القرض الممنوح من الشركة القابضة بنحو ٦,٨٧٢ مليون جنيه ضمن الالتزامات غير المتداولة (طويلة الأجل) مع حساب فوائد عنها بنحو ٦٥٥ ألف جنيه بنسبة ٩,٥٣% دون وجود عقد للقرض يحدد شروط ومدة السداد بما لم نتمكن معه من الوقوف على مدي صحة عرض وقياس الشركة لقيمة القرض ضمن الالتزامات غير المتداولة.
- بلغ اجمالي حقوق الملكية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالسالب بنحو ٦٢,٨٤٧ مليون جنيه مقابل نحو ٥٢,٥١٢ مليون جنيه بالسالب في ٢٠٢١/٦/٣٠.
- لم تشر الايضاحات المتممة لخطة الشركة للنهوض بأنشطتها واجراء دراسة لتطوير أداء الشركة ووقف نزيف الخسائر لتحديد مدي قدرة الشركة على الاستمرار وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية بند (٢٥) الاستمرارية.
- بلغت الخسائر المحققة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٠,٣٣٦ مليون جنيه وقد ساهمت الايرادات العرضية والبالغة نحو ١٤,٦٢٦ مليون جنيه (الفوائد الدائنة والايرادات الأخرى) في للحد من الخسائر.

- عدم استغلال الطاقة المتاحة حيث بلغت الكمية المطحونة خلال الفترة حوالي ٣٢٠,٣٥٦ ألف طن بنسبة ٤٨,٧٨٤ % من الطاقة المتاحة البالغة نحو ٦٥٦,٧ ألف طن

يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة للحد من الخسائر المحققة واستغلال الطاقات المتاحة وتوفير السيولة واصلاح الهيكل التمويلي بالشركة لما لذلك من أثر على الإستمرارية وإعداد عقود لكافة القروض الممنوحة للشركة مع ضرورة العرض على الجمعية العامة لاتخاذ اعمالها في هذا الشأن طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته.

- عدم توثيق محاضر مجلس الادارة المنعقدة خلال الفترة بالمخالفة للمادة رقم (٤٢) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية الخاصة بمحاضر اجتماعات مجلس الادارة المصدق عليها التي تنص على " تلتزم الشركة بالتقدم بكافة المستندات اللازمة للتصديق لدي الجهه الادارية المختصة علي محاضر اجتماعاتها خلال خمسة ايام على الاكثر من تاريخ الاجتماع " حيث تم عقد عدد ١٤ جلسة مجلس ادارة منذ ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تم التصديق على عدد ٣ محاضر فقط منها.

يتعين الالتزام بقواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية وتعديلاتها.

- عدم امساك الشركة سجل للجرد بالمخالفة لاحكام المواد (٢٥,٢٣,٢١) من قانون التجارة رقم ١٧لسنة١٩٩٩ وتعديلاته.

يتعين الالتزام بالقانون المشار الية.

- عدم قيام الشركة بتعديل لوائحها المعدة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث أن الشركة أصبحت تعمل تحت مظلة القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١ منذ ٢٠٢١/٨/١٦.

يتعين إتخاذ ما يلزم نحو تعديل لوائح الشركة

- بلغت قيمة الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨١,٩٤٤ مليون جنيه بعد خصم مجمع الاهلاك البالغ ٢٠٢,٣١٢ مليون جنيه وقد تم جرد الاصول ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت اشرافنا الاختياري وفي حدود الامكانيات المتاحة وقد تبين بهذا الشأن:
  - لم ترد سوي عدد ٤ شهادات من السجل العيني فقط لأراضي ومواقع الشركة المختلفة.
  - مازال لم يتم الانتهاء من تسجيل بعض اراضي ومواقع الشركة بلغت مساحتها حوالي ٥٥ ألف متر مربع (أراض مطحن الهرم - أمبابة، السويحى) والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ٤,٥٧ مليون جنيه، وصدر قرار مجلس ادارة الشركة رقم ١٧/١٧ في ٢٠٢٠/٦/٢٨ بتفويض رئيس مجلس ادارة الشركة بالتوقيع على عقود نقل الملكية النهائية لمواقع (الهرم – عين الصيرة) بمأموريات الشهر العقاري المختص وحتى تاريخه لم يتم نقل الملكية ويتصل بذلك:

- رفض دعاوى تثبيت الملكية المقامة من الشركة ضد الشهر العقاري بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦، ٢٠١٨/٦/٢٣ بشأن مطحني السويحي، أمبابة والبالغ مساحتهما ٤٨٦٧متر مربع، ٩٢٥٩,٢٤ متر مربع واستأنفت الشركة ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه لمطحن السويحى وتم رفض الدعوى المقامة لمطحن أمبابة في ٢٠١٩/٣/٢٧ وتم الطعن عليه بالنقض رقم ٨٩/١٠٧٠٨، ٨٨/١٤٦٩٥ق ولم يحدد له جلسة بعد.
- وجود خلاف مساحي بين المساحة المثبتة بدفاتر الشركة لأرض عين الصيرة والبالغة ٨٣٣٧ متر مربع واخر رفع مساحي لها في ٢٠١٧/٧ بنقص حوالي ٤١٣ متر مربع وحصول الشركة علي مقبول الشهر العقاري لنحو ٧٩٢٤ متر مربع فقط.
- أسفرت مطابقة محاضر جرد الاراضي والمباني التي تمت بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن فرق بالزيادة بنحو ١٦٠٢,٤٤ متر مربع بأرض شونة الهرم (أ) حيث بلغت المساحة من واقع محاضر الجرد ٦٣٨٥,٤٧ متر مربع في حين بلغت المساحة المثبتة بالسجلات ٤٧٨٣,٠٣ م٢.
- ما زال لم يتم الحصول على قرارات نقل التخصيص لأراضي ميت شماس، الجلاتمة، الحسنية والبالغ مساحتها حوالي ٣٦,١٤ ألف متر مربع والمسجلة كمنافع عمومية لوزارة التموين.
- وجود فرق بالزيادة بين المساحة المدرجة بالسجل العيني (الشهادات السلبية) وبين ما هو مثبت بسجلات الشركة لأرض الجلاتمة حيث بلغت المساحة المثبتة بالسجل العيني ٣ف/٨ط/١٤س في حين بلغ المثبت بسجلات الشركة ٢ف / ١٤ط /٢٢ س طبقا لمحضر الجرد وبلغت المساحة الكلية ٤ ف/ ٢٢ ط / ٧ س متضمنه اشغالات بمساحة ٢ف/٧ط/٩س.

يتعين الانتهاء من تسجيل كافة اراضي الشركة والحصول على قرارات نقل التخصيص ضماناً لحقوقها مع بحث ودراسة أسباب الفروق المساحية واتخاذ اللازم بشأنها.

- تقادم معظم الاصول الثابتة بالشركة حيث بلغت صافي القيمة الدفترية لها نحو ٨١,٩٤٤ مليون جنيه بنسبة ٢٨,٨ % من تكلفتها التاريخية والبالغة نحو ٢٨٤,٢٥٦ مليون جنيه وقد تراوحت هذه النسب ما بين (٧,٣ % بند الاثاث، ١٤% بند عدد وادوات، ٢٥,٨ % وسائل نقل وانتقال ،٢٧,٦ % الات).

يتعين ضرورة العمل على وضع الخطط اللازمة لإحلال وتجديد اصول الشركة.

- تضمنت الأصول الثابتة مبلغ نحو ٤٦٨ ألف جنيه قيمة المنفذ من الأعمال الإنشائية بمطحن الشروق حتي مستخلص جاري (٢) فقط والمسندة للمقاول (فن البناء) وقد قدم المقاول مستخلص ختامي بنحو ٥٩٦ الف جنيه في ٢٠١٧/١١/٢١ لم يتم صرفة لوجود بعض الملاحظات علي التنفيذ من قبل مهندس الموقع واللجنة المشكلة من القطاع القانوني ورغم انتهاء اللجنة المذكورة من عملها في فبراير ٢٠١٨ وإقرارها بتكليف احد المهندسين بإعادة النظر في المستخلص الختامي وخصم المبالغ الغير مستحقة للمقاول وتحرير محضر استلام ابتدائي للأعمال الصحيحة وتوقيع نسب خصم وغرامات تأخير حال استمرار ملاحظات بالأعمال إلا انه لم يتخذ أى إجراء حتى تاريخ الفحص وقد قام المقاول برفع دعوى اثبات حالة ومطالبة بالتعويض بالدعوى رقم

٢٠١٨/١٧٠١ صدر حكم في ٢٠٢١/١٢/٣٠ بانتهاء الدعوي باعتماد تقرير الخبير دون القضاء ضد أي من طرفيها بحكم فاصل وصدر قرار مجلس ادارة الشركة في ٢٠١٩/٨/٢٩ بإحالة عدد ٢ من العاملين بالقطاع الهندسي للتحقيق بالقطاع القانوني في واقعه تزوير واصطناع مستندات لصالح شركة فن البناء بغية الاستيلاء علي اموال الشركة وانتهي التحقيق بفصل هؤلاء العاملين عن العمل وضم التحقيق للقضية المقامة وقام المقاول برفع دعوي قضائية رقم ١٤٠٠لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي جنوب الجيزة تأجلت لجلسة ٢٠٢٢/٩/١٩.

يتعين متابعة الاجراءات بشأن ما سبق وإجراء التسويات المالية في ضوء ذلك.

- قامت الشركة بتحميل حساب الاصول الثابتة بنحو ٩٦٠ ألف جنيه مباني وانشاءات قيمة توريد كابل كهرباء وانشاء مجاري خرسانيه بمطحن الهرم وصحته مصروفات صيانة طبقا لمعيار الاصول الثابتة رقم (١٠) بند (١٣) حيث انها لم ينتج عنها زيادة القدرة التشغيلية للمطحن كما لم يتم رفع قيمة الكابل القديم من حساب الاصول

يتعين تخفيض حساب الاصول بالمبلغ وتحميله بحساب المصروفات.

- اسفرت المطابقة التي تمت بمعرفة الشركة لمحاضر جرد الاصول الثابته فى ٢٠٢٢/٦/٣٠(وسائل نقل) عن وجود عجز عدد٣ مقطورات ارقام (٦٣٦) شاسيه رقم٤٨/٨٢/١٦/١ سنة الصنع ١٩٨٤، (٦٧٥) شاسيه رقم ٣٧/٨٢/١٦/١ سنة الصنع ١٩٨٣، مقطورة بدون لوحة رقم الشاسيه ٣٤٠٩٧٠٦ سنة الصنع ١٩٧٨ ولم يرد لها محاضر جرد وتم احالة الموضوع للتحقيق بالشئون القانونية بالشركة والذي انتهى الى: -

- ثبت يقيناً من التحقيقات والأوراق تواجد المقطورتين ٦٣٦، ٦٧٥ بالهرم والصف بدون لوحات وذلك من واقع رفع بصمة حيه لأرقام الشاسيهات من على جسم المقطورتين بمعرفة المختصين.
- وجود ٣ مقطورة بدون لوحات بسجلات الاصول منها المقطورة المذكورة سابقاً والتي لم يرد لها محضر جرد غير موجودين بالشركة حيث أنه تم بيعها منذ ٢٠١٩/١ كما جاء بمحضر التحقيق من أن الشركة قامت ببيع ثلاث مقطورات بدون لوحات وبدون أوراق وأنه ثبت من سؤال مدير إدارة الأصول عدم وجود ثمة مستندات خاصة بهذه المقطورات الثلاثة الأمر الذي يرجح لدى سلطة التحقيق الإداري أن المقطورات الثلاثة هي ذات المقطورات التي تم بيعها وتسلمها بتاريخ ٢٠١٩/١/٩ إلا أنه لم يتم استبعادهم من سجلات الأصول.
- وانتهى التحقيق إلى مجازاة بعض العاملين بخصم اجر يوم الى يومين والتوصية بتكليف المسئولين بإدارة الاصول بتصحيح محضري جرد في ٢٠٢٢/٦/٣٠وتنقية سجل الأصول باستبعاد المقطورات الثلاثة بدون لوحات من السجلات وتغيير بيان المقطورتين ٦٣٦، ٦٧٥ ليصبحوا بدون لوحات وبأرقام شاسيه٤٨/٨٢/١٦/١، ٣٧/٨٢/١٦/١.

ولم يتبين لنا:

- أسباب ادراج المقطورات الثلاث بمحاضر الجرد السنوي للأعوام ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١ بالرغم من بيعها في ٢٠١٩/١ وعدم وجود محاضر تكهين لها.
- أسباب ادراج ارقام غير صحيحة ببيان التامين وسجلات الأصول حتى تاريخه وبمحاضر الجرد السنوي منذ عام ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١.

الامر الذي يشير الي ضعف الرقابة على أصول وممتلكات الشركة وأعمال الجرد السنوي وقد افادت الشركة بردها على تقريرنا التفصيلي عن القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بانه جاري العرض على مجلس الادارة للموافقة على الاستبعاد من الاصول.

يتعين ضرورة إحكام الرقابة على أعمال ومطابقة الجرد السنوي وأعمال البيع وقرارات التكهين للحفاظ على أصول وممتلكات الشركة وعرض نتيجة التحقيق على مجلس إدارة الشركة وموافاتنا بقرار مجلس الإدارة في هذا الشأن.

- وجود بعض الاصول بسجلات الاصول لم تتضمنها محاضر الجرد منها عدد ١ مروحة ضغط ، عدد ١ سبرشن هواء بمطحن الجيزة ٢٠٠٠ ، عدد ١ فراكة ، عدد ١ بلاور هواء بمطحن السويحي وأفادت الشركة بردها على تقريرينا التفصيلي الوارد إلينا في ٢٠٢٢/٩/١٣ بأن هذه الأصناف تم تجنيبها لعرضها على لجنة التكهين.

يتعين الحصر والدراسة وإحكام الرقابة على هذه الأصناف والإفادة.

- مازالت الاصول الثابتة تتضمن بعض الأصول غير المستغلة تبلغ تكلفتها التاريخية نحو ٣٧,٥٩٦ مليون جنيه تتمثل في:

- نحو ٢٣,٩ مليون جنيه تكلفة أصول مطاحن عز الدين والطاهرة والمتوقفة بمعرفة الجهات التموينية منذ ٢٠٢٠/٨ لتلافي الملاحظات الفنية وتوفيق أوضاعها.
- نحو ٨,١ مليون جنيه تكلفة أصول مطحن محمد عباس والمتوقف بمعرفه الجهات التموينية منذ ٢٠١٧/٢ منها نحو ٥,٤ مليون جنيه صدر بشأنها قرار تكهين طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٠/٦/٢٨ وحتى تاريخه لم يتم تفعيل قرار اللجنة الفنية المشتركة بين وزارتي الانتاج الحربي والتجارة الداخلية للبدء في عملية الاحلال والتجديد للمطحن.
- نحو ٥,١٦٩ مليون جنيه تكلفة مباني وبواقي الات مطحن التبين المتوقف عن العمل والذي تم فك وبيع بعض محتوياته منذ سنوات تمهيداً لتطويره الأمر الذي لم يتم بعد.
- نحو ٣٥,٨ ألف جنيه تكلفة سيارات متوقفة.
- نحو ٣٩٢ ألف جنيه تكلفة قسم طحن الاذرة بمطحن الوحدة.

يتعين دراسة ما سبق واستغلال الاصول والطاقات العاطلة بما يحقق اعلي فائدة اقتصادية للشركة واحكام الرقابة عليها.

- قامت الشركة بإيقاف مطحن أوسيم ترشيدا للنفقات منذ شهر نوفمبر ٢٠٢٠ والبالغ تكلفته الدفترية للمباني وآلات نحو ٣,٨٤٣ مليون جنيه بناء على موافقة معالي وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤.

يتعين العمل على دراسة جدوى تشغيل هذا المطحن بما يمثله من طاقات عاطلة واموال غير مستغلة.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ١,٤٤٤ مليون جنيه تبين بشأنه:

- مازال حساب التكوين الاستثماري يتضمن نحو ٨٩١ الف جنيه تكلفة تصنيع ماكينة تعبئة وتغليف تم البدء فيها منذ نوفمبر ٢٠١٧.
- تضمن التكوين نحو ١٢٢ألف جنيه مرحلة منذ سنوات سابقة تتمثل في:-
  - ٥٩٥٦٥ خلاط دقيق بمطحن السويحى.
  - ١٥٢٤٥عروق خشبية وبرانيك بمطحن الصف.
  - ٤٧٢١٢ تجهيز مطحن برطس لاستخدامه كمخبز منذ ٢٠١٥ ولم يتم الانتهاء منه حتي تاريخه بخلاف مبلغ نحو ٤٦٤ الف جنيه قيمة مشمعات بمخزن عزبة الوالدة بطيئة الحركة.

يتعين دراسة الحالة الفنية لهذه الأصناف ومدى إمكانية الاستفادة منها .

- بلغ المنفذ الاستثماري خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ١,٣٤٦ مليون جنيه تمثل قيمة اعمال خارج الخطة الاستثمارية حيث لم يتم تنفيذ اية اعمال من الخطة المعتمدة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ والبالغه نحو ٥ مليون جنيه .

يتعين ضرورة الالتزام بالخطة الاستثمارية.

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٦,٢٠٠ مليون جنيه وتم إجراء الجرد ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري وفي حدود الإمكانيات المتاحة وتبين بشأنه ما يلي: -

- لم يتم اجراء تصفية صفرية للمطاحن في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتم اثبات الارصدة الدفترية للمنتجات والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغة كمية حوالي ٢٤٦٩٩ طن قمح، ١٢٢ طن نخالة خشنة، ٤٥ طن نخالة ناعمة، وكمية من الدقيق ٨٢% قدرها ٣٩٤٦٥ جوال ٥٠ ك، ٣٨٥ شيكارة ٣٠ك، ٣٨٥ شيكارة زنة ٢٠ ك.

يتعين بحث ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة.

- بلغت كمية القمح المطحونة مختلف الدرجات كمية ٣٢٩,٤٦٣ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ تعادل كمية ٣٢٠,٣٥٦ ألف طن قمح ٢٤ قيراط بفارق قدرة ٩١٠٧ طن تتمثل في مخلفات طحن وناتج غربلة وقد تم بيع كمية حوالي ٣٣٨٦ طن بنحو ٢,٣٨٠ مليون جنيه ولم يتبين لنا كيفية التصرف في باقي كمية المخلفات المتبقية والبالغة حوالي ٥٧٢١ طن حيث لم يتضمنها مخزون المخلفات او محاضر الجرد فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مع عدم تسجيلها ببيانات الانتاج اليومية

للمطاحن ويتصل بذلك عدم الالتزام بالدورة المستندية المعدة لها بالمخالفة لقرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة فى ٢٠٠٩/١٠/٢١ فضلا عن انه تم ادراج محصلة بيع تلك المخلفات بحساب ايرادات النشاط بدلا من حساب ايرادات متنوعه .

يتعين الالتزام بالدورة المستندية للمخلفات تنفيذا لما اوصت به الجمعية العامة للشركة وموافاتنا بموقف تلك الفروق واثبات تلك المخلفات بمحاضر التصفيه وبيانات الانتاج اليومية لما لذلك من أثر مالي على القوائم الماليه مع اجراء التصويب اللازم بشأن محصلة بيع تلك المخلفات.

- بلغت كمية الدقيق ٨٢% زنة ٥٠ ك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمطحن الهرم وفقا لبيان الانتاج وجرد اللجنة صباح ٢٠٢٢/٧/١عدد ٥٧٨٠ جوال وفى ٢٠٢٢/٧/٣ تم موافاتنا ببيان انتاج جديد عن ذات التاريخ ٢٠٢٢/٧/١ تضمن ان رصيد الدقيق ٨٢% زنة ٥٠ ك عدد٥٩٨٠ جوال وهو الرصيد الذي تم اثباته بالسجلات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتم احالة الموضوع للتحقيق بالشئون القانونيه بالشركة وفقا لرد الشركة على تقريرنا عن الجرد السنوى فى ٢٠٢٢/ ٦/٣٠.

يتعين البحث واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء مايسفر عنه التحقيق والافادة.

- تضمن مخزون قطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف أصناف (قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف) راكدة بنحو ٤٧٨ ألف جنيه طبقاً لحصر الشركة.

يتعين العمل على التصرف الاقتصادي في المخزون الراكد بما يعود بالنفع على الشركة.

- تضمن مخزون قطع الغيار مبلغ نحو ١٥٨ ألف جنيه قيمة خامات ومصنعات تامة الصنع أو تحت التصنيع خاصة بورشة الاثاث والتي توقف نشاطها بموجب قرار مجلس ادارة الشركة في ٢٠١٩/٣/٣١

يتعين دراسة التصرف الاقتصادي في هذه الاصناف بما يعود على الشركة بالنفع.

- قامت الشركة بتكهين عدد ٥٠٣٥ فارغ دقيق ٨٢% ٥٠ ك، عدد ٣٠٠٠ فارغ نخالة خشنة في ٢٠٢٢/٢/٢٦ بمطحن الشروق وفقا لتقرير اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٣١٦ بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٥ منها ٣٩٣٥ فارغ دقيق ٨٢% ٥٠ ك مرتجع للمطحن من شونة حلوان وافاد مدير المطحن ان سبب الارتجاع يرجع الي سوء خامة الشكاير مما يعرضها للتلف والتمزق اثناء عملية التحميل والتعتيق بالمطحن والشونة وتكدس الدقيق بالمطحن خلال الفترة من اكتوبر حتى نوفمبر ٢٠٢١.

يتعين احكام الرقابة على المستخدم من الفوارغ ودراسة اسباب استلام الشركة لاجولة سيئة الخامة مما اضاع على الشركة فرصة الاستفادة منها واتخاذ اللازم نحو المتسبب والافادة.

- بلغ رصيد حساب العملاء والمدينين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٢٤,٢٢١ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ نحو ١٤,١٣٠ مليون جنيه) تبين بشأنها ما يلي: -

- لم يتم إجراء مطابقات بشأن بعض أرصدة العملاء والمدينين فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ منها الشركة الوطنية للإنتاج الحيواني مدين بنحو ٥٠٢ ألف جنيه وتم ارسال المصادقات في ٢٠٢١/٧/٣١ ولم نتلقي أي ردود عليها حتى تاريخه.

يتعين اجراء المطابقات الواجبة للتحقق من صحة تلك الأرصدة وارسال المصادقات في موعد يسمح بتلقي الردود عليها.

- مازالت حسابات العملاء تتضمن أرصدة مدينة متوقفة منذ سنوات تبلغ نحو ٩,٢٠٦ مليون جنيه مكون عنها مخصص بكامل قيمتها منها: -

- نحو ٤,٤٧١ مليون جنيه صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة بالحبس والغرامة والتعويض المؤقت لم تقم الشركة بتنفيذها.
- نحو ٤,٣٢١ مليون جنيه لعملاء وافتهم المنية منذ أكثر من خمس سنوات ولم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لتحصيل المديونية من ورثتهم وصدر قرار مجلس ادارة الشركة بجلسته في ٢٠١٨/١١/٢٩ بتكليف القطاع القانوني لاستيداء حقوق الشركة طرف هؤلاء العملاء وورثتهم.
- نحو ٤١٤ ألف جنيه مديونية على شركة الواعر منها نحو ٣٠٠ ألف جنيه قيمة شيكات فقدت من احراز القضية رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٥ ضد الشركة المذكورة.

يتعين العمل على متابعة تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد الورثة ومتابعة وتحصيل المديونيات وتحديد موقف مديونية الواعر في ظل ما سبق الإشارة إليه وتفعيل قرار مجلس الادارة.

- تضمن حساب العملاء ارصدة دائنة (شاذة) متوقفة بنحو ٢٢٢ ألف جنيه منها نحو ١٣١ ألف جنيه باسم مطاحن نقدا.

يتعين دراسة هذه الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

- لم تقم الشركة بالمطابقة على الرصيد المدين بحساب الشركات الشقيقة والبالغة نحو ٢٠٤ ألف جنيه (شركة مطاحن اسكندرية).

يتعين اجراء المطابقات للتحقق من صحة الارصدة واجراء التسويات المالية اللازمة.

- لازالت الأرصدة المدينة تتضمن أرصدة متوقفة منذ سنوات بنحو ٥,٧٩ مليون جنيه (مكون بشأنها مخصص اضمحلال بكامل القيمة) تتمثل في:

- نحو ١,٩٧٢مليون جنيه مديونية على مؤسسة جواهر للتوريدات الغذائية صدر حكم استئناف نهائي لصالح الشركة في ٢٠٠٩/٩/٢٨ بإلزام المؤسسة المذكورة بسداد نحو

١,٥ مليون جنيه وفوائد قانونية من تاريخ المطالبة حتى تاريخ السداد وتم إبلاغ مباحث الأموال العامة وأحيلت للتحريات بالكسب غير المشروع وحتى تاريخ الفحص لم يتم التحصيل.

- نحو ١,٦٢٦ مليون جنيه مديونية باسم البنك الوطني للتنمية قيمة مديونية شركة جواهر للتوريدات والمرفوع بشأنها الدعوى رقم ٢٠١٢/١٣٨٣، ١٧/٦٧٨٣ صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٣/٧/٢٠ بإلزام البنك برد المبلغ كما صدر حكم نهائي لصالح الشركة في ٢٠١٦/٦/٢٢ بإلزام ورثة جواهر بالمبلغ وتعويض ١٠ آلاف جنيه الأمر الذي لم يتم بعد.
- نحو ٩٨٠ ألف جنيه قيمة عجوزات شون مازالت متداولة بالقضاء بعضها توفى أصحابها.
- نحو ١,٢١٢ مليون جنيه مديونيات على بعض العاملين منذ سنوات منها نحو ١,١٠١ مليون جنيه تركوا الخدمة وبعضهم تم إحالتهم للمعاش وبعضهم توفي ولم يتخذ ضدهم الإجراءات القانونية لتحصيل تلك المديونيات.

نكرر توصياتنا بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وتحصيل مستحقاتها مع دراسة باقي الأرصدة المدينة واتخاذ اللازم بشأنها.

- تضمنت الأرصدة المدينة نحو ١٦٦ ألف جنيه باسم ناجي رشاد عبد السلام قيمة ٥٣٥٤٧ فارغ بلاستيك عجز بعهدة المذكور مرفوع بشأنها دعوى قضائية رقم ٢٠١٨/١١٣٤ صدر حكم في ٢٠٢١/٥/٢٧ باستمرار العامل في عملة واستأنفت الشركة بدعوي رقم ٣٧٦٠ لسنة ١٢٨ق د٢ عمال أكتوبر مؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١٢/٢٤

نكرر توصياتنا بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة حفاظاً على حقوق الشركة.

- تضمنت الإيرادات المستحقة نحو ٨٠ ألف جنيه علي مستأجر مخبز الصف (نحو ٧٥ ألف جنيه إيجار مستحق ، ٥ آلاف جنيه بالأرصدة المدينة) وقام القطاع القانوني برفع دعوى قضائية علي المستأجر بسداد المديونية برقم ١٣٠جلسة ٢٠٢٢/٩/٢٩ للتقرير ويتصل بما سبق توقف المخبز منذ نحو ثلاث سنوات لوجود غرامات تموينية بنحو ٤١٩ ألف جنيه علي المستأجر قامت الشركة بتشكيل لجنة بشأنها ولم نواف بما انتهت إلية أعمال اللجنة المذكورة حتي تاريخه وقامت الشركة برفع دعوي قضائية رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١٩ مدني كلي /الصف لإلزام المستأجر بمبلغ الغرامة التموينية وقد صدر حكم ابتدائي في ٢٠٢٠/٥/٣١ ببراءة ذمة الشركة من المديونية وإلزام المستأجر بسداد المديونية وقد استأنفت وزارة التموين على الحكم الصادر وتأجلت لجلسة ٢٠٢٢/١١/٥ لورود التقرير برقم ٥٨٨٤ لسنة ١٣٦ق شمال الجيزة .

يتعين متابعه الإجراءات في شأن ما سبق وتحصيل مستحقات الشركة من المستأجرين واتخاذ اللازم بشأن تلك الغرامات ودراسة اضمحلال تلك القيمة.

- تضمنت الأرصدة المدينة مبلغ نحو٢٤,٢٢٨ مليون جنيه تأمينات لدي الغير منها مبلغ ٢٤ مليون جنيه تأمين لدى الهيئة العامة للسلع التموينية تضمنته المطابقة التي تمت مع الهيئة في ٢٠٢٢/٨/١٦ ولم نواف بالشهادات المؤيدة لباقي المبلغ بالمخالفة للمادة (٣٢) من اللائحة المالية بالشركة والتي تنص على " تخطر الجهات التي لديها تأمينات من الشركة بضرورة موافاة مراقب الحسابات بشهادات موضح بها تفاصيل هذه التأمينات ".

يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة للتحقق من صحة الأرصدة.

- بلغت ارصدة الهيئة العامة السلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٥,٠٤٧ مليون جنيه مدين، نحو ٢٦١,٩٥٧ مليون جنيه دائن وقد تمت المطابقة عليها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ وقد تبين الاتى:
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن:

- عدم اجراء المحاسبة الشهرية مع الهيئة عن الإستلامات من القمح التمويني والمبيعات الفعلية لكميات الدقيق بالمخالفة للتوجيه الوزاري رقم (٢٤) الصادر في ٢٠١٧/٧/٣١.
- تم التحفظ بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ على طحن كمية ٦٠,٧٨ طن قمح بمطاحن الشركة وردت بالخطأ من مطحن الاتحاد وقام معالي الدكتور وزير التموين باعتماد اجراء التسوية بإضافة تلك الكمية بالحركة المخزنية للقمح المستورد للشركة وان الهيئة ستقوم باللازم لصرف تلك الكمية بأسعار تعاقدات القمح بالهيئة في تاريخ استلام الشركة فور صدور احكام قضائية عن تلك الكمية وذلك وفقا لخطاب الهيئة في ٢٠١٩/١٠/٢٧ لم تضمنها الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
- مازال الرصيد المدين لهيئة السلع التموينية يتضمن نحو ٦١,٥٤ مليون جنيه قيمة فروق تصنيع منظومة رقم (١) والمنتهي العمل بها منذ ٢٠١٤/٨/١٧ وقد تحفظت الشركة بالمطابقات التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية خلال الفترة في ٢٠٢٢/٣/١٥، ٢٠٢٢/٨/١٦ على قيام الهيئة بتسوية منظومة (٣) وخصم المستحق لها وعدم تسوية منظومة (١) المستحق للشركة.
- مازال حساب الهيئة العامة للسلع التموينية ومخزون الاقماح ملك الهيئة يتضمن المبالغ الاتية:

* نحو ٣,٥١١ مليون جنيه رصيد مدين قيمة ١٢٦٦,٩ طن قمح محلي مسوق خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ والتي صدر بشأنها حكم بالسجن والعزل من الوظيفة وسداد المبلغ لبعض العاملين بالشركة في الجناية رقم ٥٤٣٧ لسنة ٢٠١٨ مقيدة برقم ٦٩ لسنة ٢٠١٨ كلي جنوب الجيزة ٢٠٢٠ (وصدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٥/٦ في ٢٠٢٠/١١/٢٨ بعزل السيد/محمد عاطف محمد مدير عام الاستلام بقطاع الحركة والنقل من وظيفته ومصادرة المستحقات المالية للمذكور والتحفُظ علي ايه مستحقات مالية أي كان مصدرها تخص السادة المحكوم عليهم الباقين كما صدر قرار مجلس ادارة الشركة رقم ٢٣/١٧ في ٢٠٢١/١٢/٢٦ بالالتزام بالقرار سالف الذكر عند تقدم بعض المحكوم عليهم بطلب لصرف

مستحقاتهم المالية لبلوغهم السن القانوني بالإحالة للمعاش وكذا تكليف القطاع القانوني برفع دعوى مدنية تعويضية علي المتهمين بعد تقرير القطاع المالي الضرر الواقع علي الشركة) وقد سبق وان ارجأت الهيئة العامة للسلع التموينية المطابقة علي تلك الكمية لحين انتهاء التحقيقات مكون بشأنه مخصص إضمحلال بنحو ١,٠٢٦ مليون جنيه قيمة المسدد للمورد ، ونحو ٢,٨٢٠ مليون جنيه باسم المورد/ اسماعيل عبد المنعم باقي قيمة الكمية سالفة الذكر بحساب الارصدة الدائنة و قام المورد برفع دعوي قضائية بشأنها ضد الشركة برقم ٢٠١٦/٧٩ وصدر حكم في ٢٠١٩/٤/٢٨ بوقف تعليقي لحين الفصل في الجناية رقم ٥٤٣٧ سالفة الذكر.

* نحو ١,٤٨٥ مليون جنيه رصيد دائن قيمة عجز كمية ٥٠٢ طن قمح تصافي مطحن الهرم بتصفية ٢٠١٦/٢/١٧ تحت مسمي عجز اقماح منظومة ٣ مكون عنها مخصص إضمحلال بكامل القيمة محرر بشأنها الجنحة رقم ٢٢٢٧ في ٢٠١٦/٢/٢٧ وجدير بالذكر صدور قرار من النيابة بالحفظ في ٢٠١٦/٣

- وجود واقعة إختلاس لكمية من الأقماح قدرها ١٢٨ طن ملك الهيئة العامة للسلع التموينية مقترنة بتزوير بمطحنى الهرم والشروق مقيدة بالبلاغ رقم ٥٦٩٣ اداري بولاق الدكرور والمقيدة برقم ٢١ حصر اموال عامة جنوب الجيزة وتم القبض على عدد ٦ أشخاص من العاملين بالشركة فى ٢٠١٩/٨/٢٠ وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا التفصيلي علي القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ أن المتهمين قاموا بسداد قيمة القمح وصدر قرار النيابة بحفظ البلاغ اداريا دون توضيح أثر ذلك على حسابات الشركة مع هيئة السلع التموينية والتي سبق المطابقة عليها عن تلك الفترة ولم تسفر عن وجود فروق بهذا الشأن .

- تكرار وجود عجوزات بالدقيق والنخالة والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية ببعض المطاحن تحملت الشركة عنها مبالغ بلغت نحو٩,٢٢٥ مليون جنيه تم ادراجها بحساب الارصدة المدينة دون تحديد المتسبب تتمثل في:

- نحو ٦,١٨٥ مليون جنيه قيمة عجز دقيق ونخالة ملك الهيئة العامة للسلع التموينية بمطحني عزالدين الرمالي والطاهرة بالسيدة زينب لكمية قدرها ٥١٤٧ جوال دقيق ٨٢% زنة ٥٠ك ، ١٥٦,٤٦٦ طن نخالة خشنة وتم ادراجها بالأرصدة المدينة تحت مسمي غرامات تموينية وذلك بعد اجراء تصفية صفرية لهما في الفترة من ٢٠٢٠/٨/٢٦ حتي ٢٠٢٠/٩/١ بمعرفة لجنة مشكلة من وزارة التموين والتجارة الداخلية وهيئة الرقابة الادارية وقد تقدمت الرقابة الادارية في هذا الشأن ببلاغ ضد المسئولين بمطحني عز الدين والطاهرة برقم ٤٥٩١ لسنة ٢٠٢٠اداري السيدة زينب رقم حصر تحقيق ١٢٧لسنة ٢٠٢٠ اموال عامة جنوب القاهرة في حين تم تحرير اذون ارتجاع للفوارغ المقابلة لعجز الدقيق والنخالة سالف الذكر دون اجراء جرد فعلي للمطحن للتحقق من وجود تلك الفوارغ ويتصل بذلك توقف المطحنين منذ ٢٠٢٠/٩/١.

- نحو ٤١١ ألف جنيه قيمة عجز في الدقيق الناتج بمطحن الهرم (١١٤١ جوال زنة ٥٠ ك بما يعادل ٥٧,٠٥ طن دقيق ويعادل كمية اقماح قدرها ٧١,٤٤٥ طن) لعدم تحقيق نسب الاستخراج المقررة عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ وقد تم ادراج تلك المبالغ بحساب الارصدة المدينة تحت مسمي غرامات تموينية.
- نحو ٨٢٣ الف جنيه قيمة عجز كمية ١٣٧,٦٨٥ طن قمح محلي موسم ٢٠٢٠ لصومعه الودي (مستأجرة) بعد تصفيتها بمعرفة اللجنة المشكلة من وزارة التموين وتحرير محضر بالواقعة ضد أمين العهدة للصومعة برقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٢١ وتقدمت الشركة بطلب الي لجنة فض المنازعات لاسترداد المبلغ واوصت اللجنة برفض الطلب في ٢٠٢٢/٣/٢٢ .
- نحو٤٦٦ الف جنيه قيمة عجز كمية ٦٧,٤٧ طن قمح محلي بصومعه سفنكس (مستأجرة) بدرجة نظافة ٢٢ قيراط عهدة أحمد حسن وفقا لمحضر التصفية للصومعه في ٢٠٢٢/٢/٢٠ المعد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل مديرية تموين الجيزة لمتابعه صرف الاقماح المحلية موسم ٢٠٢١ الصوامع المعدنية حيث افادت اللجنة ان الكمية الواردة للصومعه خلال الموسم ١٦٥٤٧,٣٨٩ طن صرف منها للمطاحن التموينية طبقا لتعليمات لجنة البرامج ١٦٤٧٩,٩١٩ طن وبذلك يكون العجز ٦٧,٤٧ طن وتم تحرير محضر بالواقعه رقم ٤٠٦٣ لسنة ٢٠٢٢ جنح البدرشين قيد التحقيق بالنيابة العامة .
- نحو ١,٣٤٠ مليون جنيه عجوزات مطحن الهرم تتمثل في:

* نحو مليون جنيه قيمة عجز ٣٧٧٦ جوال دقيق زنة ٥٠ك بمطحن الهرم طبقا للمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠١٨/٩/٥ على رصيد ٢٠١٨/٦/٣٠.
* نحو ٣٤٠ ألف جنيه غرامة نقص اوزان بمطحن الهرم لم يتحدد المسئول عنها.

- قامت الهيئة العامة للسلع التموينية بتحميل الشركة بمبلغ نحو ٣٨٥ الف جنيه بالمطابقة التي تمت في ٢٠٢٢/٣/١٥ وكذا المطابقة في ٢٠ / ٦/ ٢٠٢٢ قيمة عجز دقيق بالسيدة زينب تم تحميلها بحساب المصروفات لكمية قدرها ١٠٢٤ جوال دقيق ٨٢% زنة ٥٠ كجم بمطحن الطاهرة السابق التحفظ عليها من قبل لجنة وزارة التموين ابان مرورها علي المطحن في ٢٠٢٠/٨/١١ وأفادت اللجنة أن هذه الكمية انتاج ابريل ومايو ٢٠٢٠ مصابة بكميات كبيرة من السوس الحي خارج وداخل الشكائر بالإضافة الي تحجر الدقيق محل تحقيق بالقضية رقم ٨٦٥٠ لسنة ٢٠٢٠ جنح السيدة زينب وصدر بشأنها قرار النيابة العامة في ٢٠٢١/٧/٢٨ بتشكيل لجنة ثلاثية لبيع الإحراز المضبوطة نفاذاً بأعلى سعر وقد تم بيع تلك الكمية وفقا لمحضر بيع في ٢٠٢١/١١/٢٣ بواسطة اللجنة المذكورة بسعر ٣٠٠٠ جنيه للطن لكمية ٥١,٢ طن بإجمالي ١٥٣٦٠٠ جنيه وقد لوحظ ان الكمية التي تسلمها التاجر بلغت ٣٨,٩٤٠ طن فقط بإجمالي ١٢٦٨٢٠ جنيه وتم ايداع المبلغ بمحكمة السيدة زينب ويتصل بذلك قرر معالي وزير التموين بإيقاف مطحني الطاهرة وعزالدين لحين تلافي الملاحظات الفنية التي عرضتها لجنة الوزارة ابان مرورها علي المطحنين في ٢٠٢٠/٨/١١ ، ٢٠٢٠/٨/٢٥ وفقا لكتاب وزارة التموين في ٢٠٢٠/٨/٣٠،١٩ .

ويتصل بذلك: -

- تضمن حساب الارصدة الدائنة نحو ١,٠٢ مليون جنيه قيمة مبيعات ٣٣٥ طن دقيق ، ١٨٥ طن قمح مباعة بالمزاد في ٢٠١٧/١٠/٤ (بمطحن الهرم) وفقا لقرار النيابة العامة ببيعها للأغراض الصناعية والسابق التحفظ عليها من مباحث التموين وتجدر الإشارة إلي إن الكميات السابق إثباتها بمحاضر جرد الشركة خلال العامين السابقين تبلغ نحو ٣٨٣ طن دقيق ، ٢٢٨ طن قمح بفارق بالنقص بنحو ٤٨ طن دقيق ، ٤٣ طن قمح ونحو ٢٥٢ ألف جنيه باسم وكيل نيابة الأموال العامة بولاق الدكرور مطحن الهرم تم تحصيلها من بعض العاملين وفقا لقرار النيابة العامة في القضية رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٦ جنح بولاق المنضم إليها القضية رقم ٢٦٩٥ لسنة ٢٠١٦ جنح بولاق الدكرور والمقيدة برقم ٥٢ لسنة ٢٠١٧ حصر أموال عامة جنوب الجيزة والتي صدر بشأنها قرار من النيابة بالموافقة علي الغاء رقم الجنحة وقيد الاوراق بدفتر الشكاوي الادارية وحفظها اداريا في ٢٠١٩/٣.

- تضمن الرصيد الدائن للهيئة العامة للسلع التموينية نحو٣,٧ مليون جنيه قيمة دقيق ٧٢% يتم استلامه وبيعه لصالح الهيئة دون أي عائد على الشركة طبقاً لما أفادت به الشركة لم يتم المطابقة عليه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ فضلا عن عدد ١٨٣٩ جوال دقيق ٧٢ % بمحاضر الجرد في ٢٢٢/٦/٣٠ ومعادلة دقيق٧٢% لم يتم المطابقة عليها.

يتعين دراسة ما سبق وإحكام الرقابة على ارصدة القمح والمنتجات بمطاحن الشركة وتحديد المتسبب في تلك الغرامات والعمل على الحد منها واجراء المطابقات الواجبة مع الهيئة العامة للسلع التموينية ومتابعه القضايا المتداولة وأجراء التسويات اللازمة واتخاذ مايلزم نحو القضايا التى تم حفظها اداريا والافادة.

- بلغ رصيد المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٦,٦٩٨ مليون جنيه نري عدم كفاية بعضها للأغراض المكونة من اجلها حيث تضمنت ارصدة المخصصات ما يلي:

- نحو ١٣,٨٩٢ مليون جنيه مخصص للضرائب المتنازع عليها (١٣,٥ مليون ضريبة نخاله، ٣٩٢ ألف جنيه ضريبة عقارية) لمواجهه مطالبات بنحو ٨٦,٧٣٤ مليون جنيه تتمثل في:

  * نحو ٧٢,٤ مليون جنيه قيمة ضريبة المبيعات المستحقة على مبيعات النخالة الخشنة منذ تطبيق منظومة الخبز الحر حتى ٢٠١٨/٧/٣١ محل خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب منها ٢٦ مليون جنيه مرفوع بشأنها دعاوى قضائية، نحو ٤٦,٤ مليون جنيه محل طعن باللجان الداخلية.
  * نحو ١٣,٦٨٩ مليون جنيه قيمة الضريبة الداخلية المستحقة عن الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧ محل طعن باللجان الداخلية بمصلحة الضرائب بخلاف غرامات التأخير بنحو ١٣,٥٦٣ مليون جنيه.

* وجود نزاعات ضريبية بين الشركة ومصلحة الضرائب عن ضرائب دخلية عن اعوام ١٩٩٣/١٩٩٤، ١٩٩٤/١٩٩٥، ١٩٩٨/١٩٩٩ وفقا لرد الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مرفوع بشأنها دعاوى قضائية لم يتضمنها بيان القضايا المقدم من الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم نواف بالمبالغ المتنازع بشأنها.
* نحو ٦٤٥ ألف جنيه قيمة باقي مطالبة ضريبة عقارية الواردة على مطحن الهرم عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ولم تقم الشركة بسداده والبالغة نحو ٣,٤ مليون جينه بعد سداد مبلغ نحو ٢,٧٦٠ مليون جنيه مرفوع بشأنها دعوى رقم ٣٧٢٧٠ لسنة ٧٢ ق وقد صدر حكم فى ٢٠٢١/٦/٢٤ بتخفيض الضريبة وقامت الشركة بالطعن على ذلك الحكم برقم ٨٠٨٨٠ لسنة ٦٧ ق إدارية عليا وحتى تاريخه لم يتم تحديد جلسة.

- نحو ٢,١٧٠ مليون جنيه مخصص مطالبات ومنازعات متوقف منذ ٢٠١٧ لم نتمكن من الحكم علي مدي كفايته لعدم تضمن دراسة مخصص القضايا قيمة الالتزام الذي قد يسفر عنه الدعاوي ونسب الكسب والخسارة ومرحلة التقاضي بما يخالف المادة (٤١) من اللائحة المالية للشركة كما لم نواف بشهادات من المحاكم المختصة بالقضايا المرفوعة من وعلى الشركة.
- نحو ١٠,٦٣٥ مليون جنيه مخصصات اخري تبين بشأن بعضها الاتي:

* نحو٦٩٨ ألف جنيه مخصص لمخالفات المطاحن مكون منذ عدة سنوات لم ترد بشأنها اية مطالبات.
* نحو ٧,٠٠٧ مليون جنيه مخصص بقيمة عجوزات دقيق بمطحن عز الدين والطاهرة لكمية ٨٦٧,٢٩٥ طن، وقيمة عجز قمح محلي موسم ٢٠٢٠ بصومعه الودي.
* نحو ٤١٩ ألف جنيه مخصص لمواجهه عجز قمح بشونة سفنكس.

وجدير بالذكر قيام الشركة بسداد قيمة عجوزات مطحن عز الدين والطاهرة وصومعة الودي وصومعة سفنكس لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية.

- لم يتم تدعيم المخصصات ببعض المطالبات ومنها:

* مبلغ نحو ١,٢٥١ مليون جنيه مخالفات تموينية على بعض مخابز الشركة (الصف وأوسيم) قبل توقف النشاط.
* مبلغ نحو ٩,٧٦١ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة على عمولة تسويق النخالة الخشنة خلال الأعوام ٢٠١٨/٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٢ وفروق ضريبة قيمه مضافه على شهر ٢٠١٨/٧ قبل تطبيق منظومة (٤).

* كما لم يتم الإنتهاء من الفحص الضريبي (شركات أموال) عن السنوات من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨ (السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧ تحت الفحص بلجنة الطعن برقم ٧٨٢ لسنة ٢٠٢١وتحدد لها جلسة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠) وضريبة الدمغة منذ ٢٠١٤/١/١ وضريبة كسب العمل منذ ٢٠٠٨/١/١ وضريبة القيمة المضافة منذ ٢٠١٦/٧/١.

يتعين اعادة دراسة المخصصات وتدعيمها وفقاً لما سبق الإشارة إليه مع مراعاة تضمن البيان القانوني فى القضايا المرفوعة من وعلى الشركة ودرجات التقاضي ونسب الكسب والخسارة واجراء التسويات المالية في ضوء ذلك.

- ما زالت أرصدة الموردين تتضمن مبلغ نحو ٩٩٤ ألف جنيه لشركة الأهرام رصيد مرحل منذ سنوات متحفظ عليه من قبل الشركة.

يتعين البحث والدراسة واتخاذ اللازم.

- تضمنت أرصدة الموردين مبلغ نحو ٩٢ ألف جنيه أرصدة متوقفة.

يتعين الدراسة وإجراء التسويات اللازمة.

- بلغ رصيد حساب دائنوا توزيعات نحو ١٦٩ ألف جنيه حصة العاملين خدمات مركزية منذ سنوات.

يتعين اتخاذ ما يلزم بشأن تلك المبالغ وفقا لما تقضي بها القوانين في هذا الشأن.

- تضمنت الارصدة الدائنة المبالغ الاتية:

- نحو ٣,٠٩٩ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة على عمولة تسويق قمح محلي مواسم ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ (ولم يتم سدادها حتى تاريخه) وصحتها حسابات دائنة للمصالح والهيئات (مصلحة الضرائب).
- نحو ٤,٣ مليون جنيه متمثلة في ٢,٤ مليون جنيه متبقي من ضريبة مبيعات على تكلفة الطحن خاصة بمنظومة (٣) منذ ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨/٧/٣١ ونحو ١,٩ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة على عمولة تسويق النخالة الخشنة منظومة (٤) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ وصحتها حساب مصلحة الضرائب ولم يتم سدادها حتى تاريخه مما يعرض الشركة للضريبة الاضافية بالمادة (٣١) من القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الخاص بالقيمة المضافة والمادة (٤١) من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه.
- نحو ٩٣٦ ألف جنيه ارصدة متوقفة منذ سنوات.
- نحو ٢٢٥ ألف جنيه تحت مسمي اصحاب مخابز منظومة (٣) فروق تصنيع مرحل منذ سنوات، ويتصل بذلك قيام الشركة بسداد مبلغ ٤٣٣ ألف جنيه بناءً على مطالبة مديرية تموين القاهرة للهيئة العامة للسلع التموينية.

- نحو ٤١٥ ألف جنيه باسم الشركة القابضة للصناعات الغذائية موازنة اسعار منها نحو ٢٧٧ ألف جنيه رصيد مرحل (صندوق موازنة الأسعار) ونحو ١٣٨ ألف جنيه فروق مرتبات ودورات.

يتعين دراسة ما سبق واجراء التسويات اللازمة.

- بلغت أرصدة تأمينات للغير نحو ١٢,٧٣٩ مليون جنيه لم تقم الشركة بدراسة المتقادم منها لتوريده للخزانة العامة وفقاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل.

يتعين دراسة تلك الأرصدة ومراعاة ما تقضى به أحكام القانون والإفادة.

- بلغ رصيد مصلحة الضرائب العقارية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣٢٢,٨ ألف جنيه وقد تم الإضافة لحساب المصلحة مقابل تحميل المصروفات بنحو ٩٨٣ ألف جنيه قيمة الضريبة العقارية المستحقة على وحدات الشركة بعضها تقديري (لبعض المواقع) دون مراعاة تطبيق قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته.

يتعين الالتزام بالقوانين السارية واجراء التسويات المالية الواجبة.

- بلغ رصيد مصلحة الضرائب (كسب عمل) مبلغ نحو ١,٢٧٣مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ في حين ان المسدد بنحو ١٨٠ ألف جنيه خلال شهر ٢٠٢٢/٧ بفرق قدرة نحو ١,٠٩٢ مليون جنيه.

يتعين سرعه السداد حتى لا تتحمل الشركة غرامات تأخير.

- تضمن حساب المصلحة العامة للضرائب المصرية مبلغ نحو ٣٠٦ ألف جنيه تحت مسمى (دمغة نسبية) متوقف منذ ٢٠١٥/٣/١ وافاد رد الشركة بعدم احقية مصلحة الضرائب في تلك المبالغ.

يتعين إجراء الدراسة والإفادة.

- بلغ رصيد هيئة التأمينات الاجتماعية نحو ٣,٩٥٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تم سداد مبلغ ٢,٠٨٤ مليون جنيه خلال شهر ٢٠٢٢/٧ ولم يتم سداد باقي المبالغ المعلاه والبالغة نحو ١,٨٦٣ مليون جنيه.

يتعين العمل على سداد كافة مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد.

- تضمنت قائمة الدخل نحو ٦,١٥٨ مليون جنيه مصروفات تقديرية وفقاً لمتوسطات الفترات السابقة عن كهرباء ومياه ورعاية صحية.

يتعين الحصر وتحميل المصروفات بالمطالبات الفعلية لإظهار قيمة الاعمال على حقيقتها.

- تم تحميل المصروفات بمبلغ ١٢ مليون جنيه قيمة المكافأة للعاملين عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ طبقا لما تم تحميله خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ (تم اعتماد ٥ مليون جنيه منها فقط بموافقة مجلس إدارة الشركة في

٤/١٠، ٢٠٢٢/٦/٢٨ تم إدراجها بحساب الأرصدة المدينة تحت حساب تلك المكافأة) تحت اعتماد الجمعية العامة.

يتعين العرض على الجمعية العامة لأعمال شئونها

- تضمنت المصروفات نحو ٣,١٩٢ مليون جنيه قيمة غرامات مسددة نتيجة أحمال زائدة للسيارات الناقلة للأقماح والدقيق عن المقرر بالتراخيص.

يتعين الالتزام بالحمولات المقررة بالتراخيص حفاظاً على أصول الشركة وضماناً لحقوقها التأمينية.

- تضمنت الأجور مبلغ نحو ٤٦٦ ألف جنيه منها نحو ٢٢٩ ألف جنيه مكافآت لبعض الإدارات بالشركة بصفة منتظمة دون تضمين مستندات الصرف توضيح الجهود المبذولة المستحق عنها تلك المكافآت بالمخالفة للمادة (١٧) من اللائحة المالية بالشركة والتي تنص على " عدم صرف الحوافز والمكافآت إلا عن جهود متميزة تؤدي إلي زيادة الإنتاج أو ترشيد الإنفاق العام "

يتعين وضع الضوابط الخاصة بمنح المكافآت ومبرراتها والالتزام بتضمين مستندات الصرف ما يؤيد أسباب صرفها والالتزام باللائحة المالية في هذا الشأن.

- تضمنت الخدمات المباعة نحو ٢,٢٧٥ مليون جنيه تمثل قيمة رد حافز نخالة خشنة من بعض العملاء(شركة أبناء الصعيد ، شركة الهلالية) السابق منحها لهم خلال العام المالي (طبقاً لإفادة الشركة) ولم يتم موافاتنا بأية مستندات تؤيد هذا الاجراء وما قد يترتب على ذلك من أية التزامات مستقبلية على الشركة مقابل تلك المبالغ وجدير بالذكر انه بلغ قيمة الحافز الممنوح للعملاء خلال العام المالي نحو ١,٨٧٨ مليون جنيه فقط بنقص قدره نحو ٣٩٧ ألف جنيه عن المبلغ المدفوع من هؤلاء العملاء أفادت الشركة بردها علي تقريرنا التفصيلي علي القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ أن الفارق يمثل غرامة تخزين ولم يتم موافاتنا بمستنداتها وكيفية احتسابها .

يتعين موافاتنا بالمستندات التى تؤيد هذا الاجراء وضمان عدم ترتب أية التزامات على الشركة مستقبلا مقابل تلك المبالغ خاصة وان المبالغ المسددة من العملاء تزيد عن الممنوح لهم.

- تضمنت الخدمات المباعة مبلغ ٢٤,٤٥٠ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة الخشنة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لم يتم حساب ضريبة قيمة مضافة علي تلك العمولة والتي تقدر بنحو ٣,٤٢٣ مليون جنيه وقد أدي ما تتبعه الشركة في نظام البيع الي استحواذ عدد ٢ عملاء فقط (شركة أبناء الصعيد ، شركة الهلالية) علي نسبة نحو ٧٥ % لكمية نحو ٤٥٨٤٠ طن من حجم مبيعات النخالة البالغة كمية نحو ٦١٠٨٥ طن وما لذلك من آثار على ضبط السوق وتخفيض الاسعار وخلق منافسة بين العملاء خاصة وان هذا المنتج يعد مدخل اساسي في صناعه الاعلاف الحيوانية .

يتعين ضرورة تنشيط ادوات التسويق بالشركة لتوسيع قاعدة العملاء وحساب وسداد الضريبة المستحقة منعاً لتعرض الشركة لأي غرامات إضافية.

- لم تقم الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة على الإيجارات الدائنة والبالغة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤,٨٥٦ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة.

يتعين مخاطبة إدارة البحوث الضريبية في هذا الشأن لبيان مدى خضوع تلك المبالغ للضريبة على القيمة المضافة من عدمه حتى لا يعد ذلك من قبل التهرب الضريبي.

- بلغت ايرادات تجريش السيارات بمواقع الشركة المختلفة نحو ٨١٨ ألف جنيه دون وجود تعاقدات مع الجهات المختلفة لتنظيم العلاقة بين الشركة والجهات الأخرى.

يتعين اجراء تعاقدات مع الجهات المختلفة ضمانا لحقوق الشركة وتحديدا للمسئولية.

- تضمنت الإيرادات المتنوعة نحو ٥١٦ ألف جنيه بدلا من حساب ارباح مرحلة تتمثل في:

- نحو ٤٦٣ ألف جنيه قيمة غرامة شونة حلوان السابق تحميلها على مصروفات العام المالي السابق وتم ردها للشركة بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/١٢/٢٧ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠.
- نحو ٤٨ ألف جنيه قيمة ما تم سدادة من السيد مصطفي بدر طه عن الحكم الصادر لصالح الشركة في الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ قيمة المستحق علية في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بالزام الشركة والمذكور وسداد مبلغ نحو ٩٦ الف جنيه بالتضامن فيما بينهم تعويضا ماديا وادبيا وقامت الشركة بسدادة كاملا وتحميلة علي المصروفات في السنوات السابقة والرجوع علي المذكور بالمستحق عليه.

يتعين اجراء التصويب اللازم.

- عدم قيام الشركة بتحقيق المستهدف بالموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث تبين:

- لم يتم تحقيق أية إيرادات من المستهدف من أنشطة التعبئة لحساب الشركة والغير والمقدر لها نحو ٢٦,٤٤٤ مليون جنيه.
- لم يتم تحقيق أية إيرادات من المستهدف من تخزين قمح والمقدر لها ايرادات بنحو ٤,٥٠٠ مليون جنيه.
- بلغت ايرادات عمولة تسويق القمح المحلى نحو ٢,٢٥٠ مليون جنيه بنسبة ٢٧,٥% من المستهدف البالغ ٨,١٧٩ مليون جنية.

يتعين اتخاذ ما يلزم نحو تحقيق المستهدف بالموازنة تعظيما لإيرادات الشركة.

- انخفاض المحقق من ايرادات صافي مبيعات بضائع مشتراه خلال العام المالي والبالغ نحو ٤,٢٩ مليون جنيه بنقص قدره نحو ٢,٢٣٠مليون جنيه عن المحقق خلال العام السابق والبالغ نحو ٦,٥٢٠ مليون جنيه.

يتعين العمل على تعظيم ايرادات الشركة.

- أسفرت مراجعه قوائم التكاليف عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن الاتي:

- حقق نشاط الطحن خسائر بنحو ١٠,٣٣٦ مليون جنيه فقط خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ويتصل بذلك ارتفاع تكلفة طحن طن القمح البالغة نحو ٦٦٤,٨٦٤ جنيه / للطن عن المعتمد من وزارة التموين البالغ نحو ٤٨٢,٤٥٦ جنيه / للطن (بعد خصم الضريبة) بفارق نحو ١٨٢,٤٠٨جنيه / للطن وساهمت الإيرادات العرضية في عدم تحقيق النشاط لخسائر.

يتعين الدراسة واتخاذ الاجراءات اللازمة لترشيد النفقات وتعظيم ايرادات الشركة.

- تباين نصيب الطن من المصروفات التمويلية والادارية من مطحن لأخر في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعدم تناسبه مع كمية الاقماح المطحونة بالمخالفة لنظام التكاليف المعتمد الذي ينص علي ان يتم توزيع المصروفات العامة لكل نشاط علي الوحدات الداخلية علي اساس حجم النشاط الفعلي (قمح مطحون) تراوحت بين ٢٣٠ جنيه / للطن بمطحن السويحي، ٢٨٥ جنيه / للطن بمطحن الجيزة ٢٠٠٠.

يتعين الالتزام بالنظام المعتمد لإمكانية تقييم اداء المطاحن ومراقبتها والتحقق من التشغيل الاقتصادي بشأنها.

- عدم وجود نظام تكاليف للبيئة يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها الي تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية، مباشرة وغير مباشرة بالمخالفة لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩.

يتعين الالتزام بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.

- عدم قيام الشركة بوضع معدلات معيارية لعوامل الانتاج (مواد تعبئة وتغليف، كهرباء ومياه) لكل طن قمح مطحون الامر الذي يضعف الرقابة على المصروفات وقياس الانحرافات.
- تم ادراج مشتريات ومبيعات بضائع بغرض البيع ضمن نشاط الطحن بنحو ٣,٨٢٥مليون جنيه، ٤,٢٩٠ مليون جنيه على الترتيب في ٢٠٢٢/٦/٣٠.
- عدم إدراج مراكز تكلفة لبعض الأنشطة منها النقل والتخزين.

يتعين استبعاد تلك المبالغ من قائمة تكاليف نشاط الطحن حتى تظهر على حقيقتها واعداد قوائم تكاليف لأنشطة الشركة المختلفة للوقوف على اقتصاديات تشغيلها

- لم يتم الإلتزام ببعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية في عرض القوائم المالية والايضاحات المتممة لها في ٢٠٢٢/٣/٣١ نورد أهمها فيما يلي:

- لم تفصح الشركة عن اثار تطبيق التعديلات على معايير المحاسبة المصرية والصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ وذلك طبقاً لمتطلبات الفقرتان (٣٠ ، ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) بشأن السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية ، ووفقا لبيان الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر في ٢٠٢٠/٤/١٢ مع ادراج الأثر

المجمع للعام بالكامل ، مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي خلال القوائم المالية الدورية عن الآثار المحاسبية لتطبيق تلك التعديلات إن وجدت) والتي تم العمل بها بداية من ٢٠٢٠/١/١ .

يتعين الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية، وهيئة الرقابة المالية في هذا الشأن.

أعمال البيئة والسلامة المهنية:

- أسفر فحص الاثار البيئية وسلبياتها عن مخالفة الاجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقا للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ من حيث:

- سقوط وتهدم سقف الدور الأخير بمطحن الهرم وأفاد تقرير المهندس الاستشاري للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧بانه بالمعاينة تبين انهيار كامل لسقف العديد من الحجرات وان سقف الدور الاخير بالكامل أصبح يشكل خطورة ويجب اخلاء هذا الدور من الموظفين حفاظا على الارواح.
- انفجار كابل الكهرباء بمطحن الهرم مما أدي إلى توقف المطحن عن العمل اثناء تواجدنا بالمطحن يوم ٢٠٢/٥/٢٤ وجدير الذكر تكرار انفجار كابل الكهرباء بالمطحن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٢/٧ وحتى تاريخه مما أدي إلى تكرار توقف المطحن خلال تلك المدة رغم قيام الشركة بشراء كابل جديد للمطحن بلغت تكلفته نحو مليون جنيه وتركيبه في ابريل ٢٠٢٢.
- وجود رشح مياه صرف صحي خلف مطحن الهرم ووجود خلل في انظمة الصرف الصحي بمطحن اوسيم.
- وجود كابلات المطحن على الارضية بجوار المطحن مما يعرض الموقع والعاملين للإخطار
- عدم تأمين كابلات الضغط العالى بمطحن السويحى حيث انها غير مغطاة وموضوعة على الحائط واسفلها مباشرة العديد من اجولة الكنسة مما يعرض الموقع والعاملين للخطر خاصة وان بها لحامات.
- فناء معظم المطاحن يحتاج الى تنظيف حيث لوحظ وجود كميات كبيرة من الأجولة بعضها بها كنسه وبعضها قمامة وكميه كبيرة من الأجولة الفارغة.
- تآكل وتهدم في أسقف المبني الاداري الخاص بمطحن الحجارة القديم المتواجد بجوار المبني الاداري لمطحن اوسيم.
- تسريب القمح والمنتجات أسفل الصوامع وأسفل المعدات بمعظم مطاحن الشركة.
- عدم توافر اجراءات السلامة والصحة المهنية حيث يوجد منور بمطحن الهرم غير مغلق.
- سوء حالة بنكر الهرم المنشأ حديثاً بتكلفة بلغت نحو ٣,٣٤٦ مليون جنيه منها حيث تبين تعطل باب البنكر نهائيا وعدم امكانية غلقه مما يعرض القمح للسرقة والتلوث فضلا عن وجود فتحة بأحد الجوانب غير مغطاة بسلك او غيره لمنع تسريب القمح عند امتلاء البنكر وحفاظا عليه من التلوث.
- عدم تغطية صرف الغسالة بمطحن الشروق والصف.

- عدم تجديد الشهادة الصحية لبعض العاملين بمطحن الوحدة.
- عدم ارتداء العاملين للكمامات الواقية، الأحذية المناسبة وعدم وجود لوحات استرشادية بمعظم المطاحن.
- السور الخلفي لمطحن الشروق يحتاج الى ترميم عن طريق القطاع الهندسي وفقا لتقرير ادارة التفتيش بالشركة عن الفترة من ٢٠٢٢/٥/١٥ حتى ٢٠٢٢/٥/٢٤.
- عدم وجود نظام تكاليف للبيئة.

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي ما سبق مع الالتزام بالقرار المشار الية.

<u>إحكام الرقابة والضبط الداخلي:</u>

- عدم التزام المطاحن ببعض القرارات الوزارية الخاصة بإجراء اختبارات الاقماح والدقيق، نسب الخلط، مخالفة عينات، اختلاف نسب الاستخراج من مطحن لآخر، انتاجية الساعة، عدم تناسب كميات الانتاج مع كمية الاقماح المستخدمة، عدم وجود موازين او قياسات لبعض صوامع الاقماح والدقيق للتحقق من صحة الوارد والمنصرف وكمية التصافي، اختلاف نسبة التصافي من مطحن لاخر حيث تراوحت بين ١٥٤,٠٤٤ ك/أردب، ١٥٦,٣٩٥ ك/أردب.
- عدم الالتزام بالحمولات المقررة بترخيص السيارات الناقلة للاقماح.
- ضخامة المبالغ المنصرفة من السلف المستديمة، التأخر في تسوية بض السلف.
- تنفيذ العديد من الاعمال والتوريدات بالأمر المباشر (عن طريق احضار عروض اسعار) وتكرار شراء العديد من ذات الاصناف خلال فترات متقاربة مما ادي الي تفاوت في الاسعار.
- ضعف الرقابة على أصول الشركة وأعمال الجرد السنوي
- تحقيق بعض سيارات الشركة لخسائر تشغيل.
- عدم وجود خطة معتمدة للصيانة الدورية لسيارات الشركة.
- تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر على احكام الرقابة على استخدام الوقود.
- تأجير معظم المواقع عن طريق مزادات محدودة وليست علنية.
- انخفاض القيمة الايجارية لبعض المواقع المؤجرة وتأجير بعض المواقع لمدد طويلة.
- عدم التحديد الدقيق للمساحات المراد تأجيرها والتأخر في انهاء اجراءات تأجير بعض لمواقع.
- انخفاض نسبه التشغيل الفعلية لبعض السيارات وتكرار الاعطال.
- عدم تخصيص مخازن مستقلة للإنتاج التام بالمطاحن.
- احتواء شون وعنابر المطاحن بالشركة على العديد من الأصناف (أصول وقطع غيار مستعملة) لم يتم جردها وليست لها أمين عهدة.

الرأي المتحفظ:

وفيما عدا تأثر ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تعبر عندئذ بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف نوصى بتطويره وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.
- البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في: ١٠ / ٩ / ٢٠٢٢
أحمد

مراقب الحسابات
لمياء محمد
(محاسب / لمياء محمد عبد الحكيم)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
أحمد فرج
(محاسب / أحمد محمد فرج)

يعتمد،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
سناء جاد الرب
(محاسب / سناء جاد الرب مصطفى)